وقد اعاد المؤتمر تأكيد القرارات السابقة، وحيا صمود الثورة الفلسطينية، ومقاومتها للغزو الاسرائيلي في جنوب لبنان. واكد «ان قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط، وانه لا يمكن تجزئة القضية، ولا اتخاذ حل انفرادي، كما اكد على ضرورة الحفاظ على وحدة القضية، ووحدة الصف، لدي معالجة قضية فلسطين، ومشكلة الشرق الاوسط». واكد ايضاً على «ان أي جهد يبذل لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط، يجب أن يقوم على أساس الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني». وفي قرار آخر مماثل أكد المؤتمر من جديد أن «قضية فلسطين هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وأن أي تجاهل لهذه الحقيقة لا يخدم قضية السلام في العالم، كما أن كل المحاولات التصفوية والاستسلامية التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية، خدمة لمصالحها، في المنطقة، ومحافظة على الوجود الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة، باعتماد الحلول الثنائية، أو القفز عن جوهر القضية، لن تؤدي الى اي حل عادل. ولهذا يدينها المؤتمر، ويرفضها، ويدعو الى مقاومتها بكل الوسائل والاساليب؛ كما يدين كل السياسات والممارسات التي تشكل مساساً بقرارات مؤتمرات الدول الاسلامية او خروجاً عليها...» وأكد حق م. ت ف. برفض جميع التسويات الاستسلامية الاميركية، وكافة المشاريع التصفوية، واكد تأييد الدول الاعضاء للمنظمة، ودعا العالم إلى دعمها في هذا السبيل(٦٠).

وهكذا اتضح موقف المؤتمر الاسلامي، بأغلبية أعضائه، وعبر قراراته، وهو موقف رافض لأي حلول منفردة مع الكيان الصهيوني. وكان هذا الموقف نصراً سياسياً ل م. ت. ف. وللدول العربية التي وقفت ضد المبادرة.

أما المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية فقد انعقد في ظل حدثين شديدي الاهمية، الحدث الأول سلبي بتأثيره على القضية الفلسطينية. فقد أكمل السادات دربه ووقع اتفاقات كمب ديفيد ومعاهدة الصلح المنفردة بين مصر واسرائيل، في ايلول ١٩٧٨ وآذار ١٩٧٩، مخالفاً ومتنكراً، بذلك، لكل القرارات الدولية، بما فيها قرارات المؤتمرات الاسلامية التي كانت تنادي دائماً بأن م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتؤكد حق هذا الشعب في تقرير المصير وباقامة دولته المستقلة، وتطالب اسرائيل بالانسحاب الفوري، غير المشروط من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. والاتفاقات التي وقعها السادات اشارت إلى مستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبهذا اعطى السادات لنفسه حقاً، لم يخوله اياه الفلسطينيون، وقدم سلسلة تنازلات منها قبوله «الحكم الذاتي» للفلسطينين تحت الاحتلال الاسرائيلي، والسلام الدائم مع اسرائيل. وهذا يعني أن السياسة المصرية انتقلت من موقعها العربي في القارة الافريقية والامة الاسلامية، إلى أحضان اميركا واسرائيل مبتعدة عن جذورها الاسلامية، خالقة فجوة في التضامن الاسلامي والعربي. والحدث الثاني ايجابي فقد انتصرت الثورة الاسلامية، بقيادة الامام اية الله الخميني، في ايران في بداية عام ١٩٧٩، وانتقلت ايران، بعدهذا الانتصار، من الموقع المعادي للعرب والمؤيد لاسرائيل إلى موقع الحليف والسند للثورة الفلسطينية.